

Distr.: General
6 June 2005
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم
المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم
المتحدة للسكان



الدورة السنوية لعام ٢٠٠٥

١٣-٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، نيويورك

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

التزامات التمويل

حالة الالتزامات بتمويل الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
والصناديق والبرامج المرتبطة به في عام ٢٠٠٥ وما بعده*

موجز

حدد المجلس التنفيذي في مقرره ٢٣/٩٨ دورته العادية الثانية من كل عام، اعتباراً من عام ١٩٩٩، موعداً لاستعراض حالة الالتزامات بتمويل الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق والبرامج المرتبطة به. وانسجاماً مع هذا المقرر ومتابعةً للنهج المعتمد في هذا السياق، يقدم هذا التقرير حالة الالتزامات بتمويل الموارد العادية في عام ٢٠٠٥ وما بعده، وتحليلاً موجزاً للإيرادات المؤقتة من الموارد العادية وغيرها من الموارد المقدمة في عام ٢٠٠٤.

* أدى جمع البيانات التي يلزم تقديمها إلى المجلس التنفيذي على أساس آخر المعلومات المتاحة إلى تأخير تقديم هذه الوثيقة.

عناصر مقرر

قد يرغب المجلس التنفيذي في الإشارة إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنجز هدف التمويل السنوي الأول (عام ٢٠٠٤) لإطار التمويل الثاني المتعدد السنوات الخاص به وإلى أنه لا يزال بالإمكان تحقيق قاعدة مستقرة وكافية من الموارد العادية شريطة ألا تقوم الدول الأعضاء بمواصلة جهود التمويل التي تبذلها طوال فترة الإطار التمويلي المتعدد السنوات فحسب، بل بزيادتها أيضا.

لذلك قد يرغب المجلس التنفيذي في أن يطلب إلى جميع البلدان التي لم تقم بعد بتقديم مساهماتها في الموارد العادية لعام ٢٠٠٥ أن تفعل ذلك، وأن يطلب إلى الدول التي قامت فعلا بتقديم مساهماتها أن تنظر في استكمال مساهماتها لعام ٢٠٠٥ - إذا كانت تستطيع القيام بذلك - من أجل مضاعفة الزخم بإعادة بناء قاعدة الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وقد يرغب المجلس التنفيذي أيضا في حث الدول الأعضاء على أن تعلن جداولها للتبرعات والمدفوعات المتعددة السنوات لفترة الإطار التمويلي الثانية المتعددة السنوات وعلى أن تلتزم بهذه الجداول بعد إعلانها.

أولا - مقدمة

١ - بقي الزخم السياسي الذي تحقق خلال السنوات القليلة الماضية لدعم إعادة بناء قاعدة الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وللصناديق والبرامج المرتبطة به على حاله في عام ٢٠٠٤. وهو شكل اعترافا بالدور الحيوي بل الفريد الذي تضطلع به الأمم المتحدة في رسم عملية التنمية الدولية اليوم، وحقق بالفعل نتائج باهرة في التمويل. ولا يزال الدور الإجمالي للبرنامج وأهمية توفير تمويل كاف للعنصر الإنمائي بالأمم المتحدة عموما يخضع لإعادة نظر متواترة على المستويات الوزارية في المنتديات الوطنية والإقليمية والدولية.

٢ - ويمثل إجمالي الإيرادات من الموارد العادية البالغ ٨٤٢ مليون دولار الذي حققه البرنامج في عام ٢٠٠٤ زيادة تبلغ ٧٣ مليون دولار عن المستوى المحقق في عام ٢٠٠٣ وزيادة قدرها ١٩٧ مليون دولار عن المستوى المنخفض الذي وصلت إليه هذه الإيرادات عام ٢٠٠٠. وللمرة الأولى منذ عام ١٩٩٦ يتخطى إجمالي الموارد العادية عتبة ٨٠٠ مليون دولار. وهذا التوظيف المتجدد في المنظمة مشجع، لا سيما بالنظر إلى أن الموارد العادية ("الأساسية") فاقت الهدف المؤقت المحدد لعام ٢٠٠٤ في فترة الإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، وهو مؤشر إلى أن الهدف الإجمالي البالغ ١,١ مليار دولار الذي ينبغي تحقيقه بحلول عام ٢٠٠٧ بات قابلا للبلوغ. وشهدت الموارد العادية نموا بنسبة ٩,٤ في المائة العام الماضي، يعزى أكثر من ثلثه إلى الزيادات التي طرأت على المساهمات الأساسية بقيمة العملة المحلية. إلا أن المنحى التصاعدي المتواصل للموارد العادية التي دأب البرنامج على توفيرها طوال السنوات الأربع الماضية لا يزال عرضة لتقلب أسعار صرف العملات. فمع أن الأرقام الأولية للإيرادات من الموارد العادية لعام ٢٠٠٤ تبشر بالخير، لا يزال خفض درجة التعرض وتعبئة حجم كاف من الموارد العادية للاستفادة بالكامل من وجود إنمائي قوي متعدد الأطراف للأمم المتحدة، يشكلان أولوية قصوى.

٣ - ولا تزال قضية إعادة تنمية تمويل الموارد العادية للأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة وتعزيز إمكانية التنبؤ به موضع نقاش واسع، بما في ذلك في سياق الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التشغيلية (E/2004/5). وهي كانت أيضا موضع نقاش مستمر في إطار قرار الجمعية العامة ٢٠١/٥٦ ومؤخرا في قرارها ٢٥٠/٥٩. وسلّم المجلس التنفيذي في مقره ١٦/٢٠٠٢ بأن قدرة البرنامج على الاضطلاع بولايته وعلى الحفاظ على طابعه المتعدد الأطراف والحيادي والعالمي هي رهن تمتعه بقاعدة تمويل كاف ومأمون من الموارد العادية. ولا يزال يتعين القيام بالكثير لتعزيز المنحى

التصاعدي في المساهمات ولتمكين المنظمة من الاضطلاع بولايتها والاستفادة من إنجازات عملية الإصلاح.

٤ - وتفيد البيانات المؤقتة بأن مجموع إيرادات البرنامج والصناديق والبرامج المرتبطة به بلغت ٤,١ مليار دولار في عام ٢٠٠٤ في حين بلغت المساهمات الأخرى (”غير الأساسية“) في البرنامج نحو ٣ مليارات دولار. وبلغ التمويل المشترك للأطراف الثالثة المقدم من المانحين الثنائيين والمنظمات المتعددة الأطراف ١,٧ مليارات دولار. وارتفعت الموارد المحلية المقدمة عبر البرنامج من البلدان المشمولة ببرامج لدعم تنميتها، إلى ١,٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٤. وتشكل هذه المساهمات تكملة هامة لقاعدة الموارد العادية للبرنامج. وترسل هذه المساهمات، سواء من حيث حجمها المطلق أو معدلات نموها النسبية، إشارة ثقة قوية ومشجعة في البرامج التي يضطلع بها البرنامج في ظل استمرار التحسن في مجمل قدرات البرنامج وفعاليته.

ثانياً - معلومات أساسية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٥ - أنشأ المجلس التنفيذي من خلال مقرراته ٢٣/٩٨ و ١/٩٩ و ٢٣/٩٩ التي أعيد تأكيدها في المقررات ٩/٢٠٠٢ و ١٨/٢٠٠٢ و ٢٤/٢٠٠٣ و ١٤/٢٠٠٤ نظام تمويل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مصمماً لتعزيز إجراء حوار شفاف متواصل بشأن تمويل الموارد العادية؛ ولتيسير تعبئة موارد عادية كافية؛ ولتعزيز إمكانية التنبؤ بالتمويل. واعتمد المجلس من خلال هذه المقررات هدف تمويل سنويا بقيمة ١,١ مليار دولار وشدد على الضرورة الملحة لتحقيق زيادات سنوية حتى بلوغ الهدف المنشود. ورحب المجلس في مقرراته ٨/٢٠٠٣ و ١١/٢٠٠٣ و ٢٩/٢٠٠٤ بالزيادة الخجولة ولكن المشجعة التي طرأت على المساهمات في الموارد العادية؛ وأقر بأن معدل النمو لا يزال دون مستوى الهدف المتفق عليه؛ وحث جميع البلدان القادرة على زيادة تمويلها الأساسي للبرنامج على القيام بذلك تحقيقاً للهدف المنشود.

٦ - وعلى هذه الخلفية وبطلب من المجلس التنفيذي وضع البرنامج نظاماً للإطار التمويلي المتعدد السنوات يسعى إلى تحقيق التكامل بين أهداف البرامج ومواردها وميزانياتها ونتائجها ويهدف إلى زيادة الموارد العادية. وأظهر التقريران عن تنفيذ الإطار التمويلي الأول المتعدد السنوات (DP/2003/CRP.14 و DP/2003/12) اللذان قُدا خلال الدورة السنوية للمجلس التنفيذي في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ أن هذه الآلية كانت فعالة في دعم إعادة تنسيق أنشطة البرنامج وأن أهدافه البرنامجية قد تحققت في جزء كبير منها. إلا أنها أظهرت أيضاً أن

المساهمات في الموارد العادية بقيت دائما دون الهدف المرجو خلال فترة الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وأعادت فترة الإطار التمويلي الثانية المتعدد السنوات التي أعدها البرنامج للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ والتي أيدھا المجلس في مقرره ٢٤/٢٠٠٣، تأكيد الأهمية الحيوية التي تكتسبها كفالة تحقيق مستوى كاف من الموارد العادية. وكما هو مبين في التقرير الأول عن فترة الإطار التمويلي الثانية المتعدد السنوات (التقرير عن أداء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والنتائج لعام ٢٠٠٤ - DP/2005/16) فاق إجمالي الإيرادات من الموارد العادية المحققة في عام ٢٠٠٤ الهدف المحدد لفترة الإطار التمويلي المتعدد السنوات للمرة الأولى.

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

٧ - في عام ٢٠٠٤ أعيد التأكيد بقوة على ولاية صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية بوصفه صندوقا تابعا للأمم المتحدة للاستثمار في أقل البلدان نموا في غداة إجراء تقييم خارجي مستقل للآثار المترتبة على نشاطاته. وخلص هذا الاستنتاج إلى أن الصندوق فعال وكفي ومجد جداً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف برنامج عمل بروكسل لأقل البلدان نموا. وخلص أيضا إلى أن النموذج المتبع في تمويل الصندوق غير قابل للاستمرار في شكله الحالي بالنظر إلى الاتجاهات المتغيرة التي تشهدها المساعدة الإنمائية الرسمية الدولية. وسعيًا إلى إيجاد نموذج جديد للقيام بأعمال الصندوق، تداول المجلس التنفيذي في خيارات محتملة بشأن هذا النموذج المستقبلي. ورسا المجلس في مقرره ٥/٢٠٠٥ على خيار أن يكون الصندوق مستقلا وأكثر تكاملا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من الناحية المالية. وستقدم إلى المجلس التنفيذي خلال دورته السنوية في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ خطة جديدة تتعلق بأعمال الصندوق (DP/2005/22) تشمل ترتيبات ميزانية وبرنامجية وقانونية. وتشدد هذه الخطة على الأهمية الاستراتيجية التي يكتسبها الصندوق ضمن مجموعة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أقل البلدان نموا. وتدعو الخطة أيضا إلى توسيع البرامج القطرية والإقليمية الناجحة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق في مجالي التنمية المحلية وتمويل المشاريع الصغيرة. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم الصندوق حاليا، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، بتنسيق السنة الدولية للاتمانات الصغيرة لعام ٢٠٠٥. وقد أطلقت هذه السنة بنيويورك في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ تحت عنوان رئيسي هو "بناء قطاعات مالية شاملة تحقيقا للأهداف الإنمائية للألفية".

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

٨ - يهدف الإطار التمويلي المتعدد السنوات لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الذي حظي بتأييد المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ في مقره ١٠/٢٠٠٤، إلى تحقيق زيادة في الموارد الأساسية لتبلغ ٤٠ مليون دولار بنهاية عام ٢٠٠٧، كما يدعو المانحين إلى توفير الدعم لجهود المنظمة الرامية إلى تحقيق هذا الهدف. ويسعى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة حاليا إلى إيجاد طائفة واسعة من المانحين لتوفير الدعم لتمويل الموارد الأساسية في عام ٢٠٠٥ بغية تمكين المنظمة من بلوغ أهدافها المحددة في الإطار التمويلي المتعدد السنوات الخاص بها، وللنهوض بالمساواة بين الجنسين في جميع أنحاء العالم في سياق الأهداف الإنمائية للألفية. وبتزايد طلب صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على المساعدة التقنية والخبرة في الشؤون الجنسانية والدعوة المتعلقة بالسياسات، بات من الحيوي أن يحصل الصندوق على المستويات اللازمة من التمويل على نحو يمكنه من الاضطلاع بولايته.

متطوعو الأمم المتحدة

٩ - تتمحور مهمة برنامج منظمة متطوعي الأمم المتحدة اليوم على تحقيق أقصى قدر من العمل الطوعي لتعزيز فعالية التنمية ورفاه البشر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الذي يتطلب الإبداع والتضامن والقدرات الخلاقة من جانب ملايين الناس العاديين من خلال العمل الطوعي. وقُطعت في عام ٢٠٠٤ أشواط كبيرة في اتجاه كسب اعتراف متزايد بأهمية العمل الطوعي - وبالحاجة إلى حشده والترويج له وتيسيره - بوصفه عنصرا أساسيا في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وكان عام ٢٠٠٤ عاما قياسيا آخر للنمو إذ سُجل فيه نحو ٧٣٠٠ متطوع من ١٦٥ جنسية اضطلعوا بأكثر من ٧٧٧٢ مهمة في ١٤٠ بلدا. وتنتمي أغلبية المتطوعين (٧٤ في المائة منهم) إلى البلدان النامية، ما يؤكد مجددا أن برنامج متطوعي الأمم المتحدة يشكل تعبيرا ملموسا عن التعاون بين بلدان الجنوب. أما من الناحية المالية فقد تجاوز حجم البرنامج مبلغ ١١٥ مليون دولار مؤل صندوق التبرعات الخاص التابع لمتطوعي الأمم المتحدة نسبة ٥ في المائة منه.

ثالثا - العملية التحضيرية

١٠ - في نهاية آذار/مارس ٢٠٠٥، طلبت أمانة المجلس التنفيذي إلى جميع الدول الأعضاء في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وضع الخطوط العريضة لعملية التحضيرية لاجتماع التمويل السنوي المقرر لهذا العام. وانسجاما مع مقرري المجلس التنفيذي ٢٣/٩٨ و ١/٩٩ اللذين

أعادت المقررات ٢٣/٩٩ و ١/٢٠٠٠ و ٩/٢٠٠٢ و ١٤/٢٠٠٤ تأكيدهما، طلب إلى الدول الأعضاء في البرنامج الإبلاغ خطياً عن تبرعاتها لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وللصناديق والبرامج المرتبطة به، وجرى حثها على تقديم تعهدات متعددة السنوات وجداول زمنية بالمدفوعات الثابتة. وكما درجت العادة في اجتماعات التمويل السابقة، جرى حث أعضاء البرنامج على التصدي لثلاثة من العناصر الرئيسية الخمسة التي تضمنها مقرر المجلس التنفيذي ٢٣/٩٨: حجم الموارد العادية؛ وقابلية التنبؤ بها؛ والتدابير الرامية إلى خفض الاعتماد المالي على عدد محدود من المانحين.

١١ - وحتى لحظة إعداد هذا التقرير، كان عدد من الأعضاء في البرنامج قد أبلغوا عن تعهداتهم الراسخة لعام ٢٠٠٥ بالإضافة، في بعض الحالات، إلى مؤشرات عن تعهداتهم لعامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، شملت جداول زمنية لمدفوعاتهم. ولكن ما زال هناك أعضاء غير قادرين على القيام بذلك حتى الآن. وقد أعدَّ الجدولان ١ و ٢ (انظر المرفق ١) استناداً إلى المعلومات الواردة وإلى أفضل التوقعات المتوافرة بشأن المساهمات لعام ٢٠٠٥ المقدمة من الأمانة. ويقدم الجدول ٣ (انظر المرفق ٢) معلومات عن المساهمات العينية المقدمة من الحكومات. ومن الأهمية أن يوضع في الاعتبار أن جميع الأرقام المتعلقة بالعام ٢٠٠٤ هي أرقام مؤقتة وخاضعة للتعديل لدى ورود معلومات تؤكد أرقام الإيرادات الفعلية لهذا العام.

رابعا - حجم الموارد

الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٢ - شهدت الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي نموا للعام الرابع على التوالي في عام ٢٠٠٤ في أعقاب التحول الذي طرأ في عام ٢٠٠١ عندما زاد حجمها للمرة الأولى بعد سبع سنوات من التبدني المطرد. وتُظهر البيانات المؤقتة أن المساهمات في الموارد العادية لعام ٢٠٠٤ بلغت ٨٤٢ مليون دولار - كانت فيها الولايات المتحدة والنرويج وهولندا واليابان والسويد (بهذا الترتيب) هي البلدان المانحة الخمسة الأولى من حيث القيمة المطلقة بالدولار. وهذه المرة الأولى منذ عام ١٩٩٦ التي يتلقى فيها البرنامج مساهمات في الموارد العادية تفوق قيمتها مبلغ ٨٠٠ مليون دولار: فقد شهدت هذه المساهمات هبوطاً مطرداً خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٠ (باستثناء زيادة طفيفة طرأت في عام ١٩٩٤) وبقيت دون عتبة ٨٠٠ مليون دولار اعتباراً من عام ١٩٩٧. وفي عام ٢٠٠٥، تفيد التوقعات الحالية استناداً إلى أسعار الصرف الرسمية المتبعة بالأمم المتحدة اعتباراً من ١ أيار/مايو ٢٠٠٥، بأن حجم المساهمات سيتجاوز مبلغ ٩٠٠ مليون دولار.

١٣ - ومن المشجع رؤية ١٠ من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يزدون مرة أخرى مساهماتهم في الموارد العادية لعام ٢٠٠٤ - منهم من يقوم بذلك للمرة الرابعة على التوالي - أو يكملون قيمة تبرعاتهم بمساهماتهم المحلية بأسعار الصرف المعتمدة لعام ٢٠٠٤. كما زاد ثلاثة مانحين مساهماتهم بنسبة ١٠ في المائة أو أكثر. وقد سدد جميع أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية، باستثناء عضو واحد، مساهماتهم بالكامل لعام ٢٠٠٤؛ ويعزى هذا الاستثناء الوحيد إلى دفعة متأخرة لم يكن بالإمكان احتسابها لفترة عام ٢٠٠٤. وكان لتقلب أسعار صرف العملات الناجم عن استمرار تدني سعر الدولار الأمريكي إزاء اليورو والعملات الرئيسية الأخرى، انعكاس إيجابي على الإيرادات الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتحقيقه أكثر من ثلثي الزيادة التي طرأت على الإيرادات العادية لعام ٢٠٠٤. ويعكس حجم المساهمات في الموارد العادية دعماً سياسياً قوياً لعملية الإصلاح التي يقوم بها البرنامج ولتأثير المنظمة في النتائج الإنمائية التي تعمل على تحقيقها. وتفيد التقديرات الحالية لعام ٢٠٠٥ بأن معظم المانحين في لجنة المساعدة الإنمائية سيحافظون على مستوى مساهماتهم أو سيزيدونه. فقد أشار حتى الآن عشرة من المانحين في لجنة المساعدة الإنمائية إلى أنهم سيزيدون مساهماتهم بالعملية المحلية في حين تعهد واحد منهم بزيادة مساهماته بشكل منتظم طوال كامل فترة الإطار التمويلي المتعدد السنوات.

١٤ - وما يعكس الالتزام السياسي من قبل الدول الأعضاء في إيجاد قاعدة معززة للموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو تقديم ٣٤ من البلدان المشمولة ببرامج مساهمات في قاعدة الموارد العادية للمنظمة في عام ٢٠٠٤، بينها ١٣ بلداً زادت أو استأنفت مساهماتها، رغم القيود الداخلية القوية التي واجهتها في معظم الأحيان. وفي العام الماضي قدم العدد نفسه من البلدان المشمولة ببرامج مساهمات في الموارد العادية، تسعة منها زادت مساهماتها أو بدأت بتقديمها أو استأنفتها. ودفعت ست من البلدان المشمولة ببرامج التي قدمت مساهمات في عام ٢٠٠٤، فائضاً بقيمة مليون دولار على الموارد العادية للبرنامج. ويشكل هذا الأمر مؤشراً واضحاً على الأهمية البالغة التي توليها البلدان المشمولة ببرامج لعمل البرنامج وللدعم الذي تحظى به من المنظمة. ومع ذلك، فقبل نحو عشرين سنة كان ١١٣ من البلدان المشمولة ببرامج تساهم في نسبة ٧ في المائة من إجمالي الموارد الأساسية للبرنامج مقارنة بنسبة ٢ في المائة للعام الماضي.

الموارد الأخرى ("غير الأساسية") لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٥ - شهدت المساهمات من الموارد الأخرى زيادة كبيرة في عام ٢٠٠٤ إذ بلغت قيمتها الإجمالية نحو ٣ مليارات دولار، ما يمثل زيادة بنسبة ٣٧ في المائة عن مبلغ ٢,٢ مليار دولار

الذي جرى تحقيقه في عام ٢٠٠٣. كما زاد التمويل المشترك للأطراف الثالثة المقدم من المانحين الثنائيين والشركاء المتعددي الأطراف بنسبة ٥٩ في المائة محققا مبلغ ١,٧ مليار دولار مقارنة بمبلغ ١,١ مليار دولار لعام ٢٠٠٣. أما أكبر خمسة مانحين من حيث القيمة المطلقة بالدولار فهم المفوضية الأوروبية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة واليابان وهولندا (بهذا الترتيب). وتكمل النرويج والسويد وإيطاليا وكندا (بهذا الترتيب) مجموعة من لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تساهم في أكثر من ٥٠ مليون دولار في البرامج التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومن أكبر الشركاء المتعددي الأطراف المشاركين في تمويل أنشطة البرنامج مرفق البيئة العالمية والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، وبروتوكول مونريال والأمم المتحدة والبنك الدولي. كما ارتفعت الموارد المحلية المقدمة عبر البرنامج من البلدان المشمولة ببرامج دعماً لتنميتها، بنسبة ١٠ في المائة، مما يناهز ١,١ مليار دولار في عام ٢٠٠٣ إلى ١,٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٤.

١٦ - وتمثل الموارد الأخرى مكملاً هاماً لقاعدة الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث تمكن المنظمة من الدخول في مجموعة عريضة من الشراكات، وخاصة مع مصارف التنمية الدولية والإقليمية، والمفوضية الأوروبية، وغيرها من الشركاء. بيد أن الموارد العادية وما سواها من الموارد لا يمكن أن يحل بعضهما محل البعض الآخر. فالموارد غير الأساسية تمثل إسهامات مخصصة لمواضيع وبرامج وأنشطة محددة وتنزع إلى التركيز على مناطق جغرافية معينة. وعلاوة على ذلك، تتوقف بشكل كامل قدرة البرنامج الإنمائي على تعبئة مثل هذه الموارد على وجود قاعدة للتمويل متعددة الأطراف ملائمة ومضمونة.

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

١٧ - في سنة ٢٠٠٤، تأثرت إلى حد بعيد الأنشطة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية من جراء التراجع السريع لمستوى المساهمات في موارده العادية. فقد انخفضت المساهمات العادية بنسبة ٣٥ في المائة أو ٩,٣ ملايين دولار، مما جعل مجموع المساهمات ١٧,٦ مليون دولار - أقل كثيراً من هدفه المتمثل في تعبئة موارد أساسية تصل إلى ٣٠ مليون دولار الذي أيده المجلس التنفيذي في قراره ٢٠٠٢/٢٦. ويعود هذا الانخفاض أساساً إلى انسحاب أكثر مساهميه سخاء وإلى التخفيضات الهامة من قبل قلة من المانحين الآخرين لأسباب تتصل بالتغيرات في أوليات المساعدة الإنمائية الرسمية على خلفية إصلاح الأمم المتحدة. وقد حافظت المساهمات غير الأساسية على مستوى ثابت، حيث شكلت ما يقارب ثلث مجموع الموارد المتوفرة للبرمجة. وبالنسبة لسنة ٢٠٠٥، يتوقع أن تتجاوز

الموارد الأخرى الموارد الأساسية باعتبارها أهم مصدر لتمويل برامج صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في أقل البلدان نمواً.

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

١٨ - في سنة ٢٠٠٤، كان هناك ارتفاع طفيف في الموارد العادية إلى ٢٣,٢ مليون دولار من ٢١,٧ مليون دولار سنة ٢٠٠٣. وقد ساهم ما مجموعه ٤٣ مانحاً ثنائياً في الاعتمادات الأساسية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، مقارنة مع ٣٩ في السنة التي قبلها. وزادت حكومات أستراليا وأندورا وآيرلندا والجمهورية التشيكية وجنوب أفريقيا والسويد وغانا ولكسمبرغ والنمسا واليونان مساهماتهما بعملاهما المحلية، وهو ما أدى، إضافة إلى ضعف الدولار، إلى زيادة تصل إلى ١,١ مليون دولار. وقد ساعد هذا على تعويض إلغاء حكومة هولندا مساهمتها الأساسية البالغة ٣,٢ ملايين دولار.

متطوعو الأمم المتحدة

١٩ - لا يمكن المغالاة في أهمية صندوق التبرعات الخاص بوصفه الوسيلة الأساسية التي تتيح لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة زيادة أهمية وفعالية عمله إلى أقصى حد. وبالرغم من أن صندوق التبرعات الخاص صندوق صغير، فإنه يمكن برنامج متطوعي الأمم المتحدة من اختبار أحسن السبل لتسخير التطوع المحلي والدولي باعتباره قوة استراتيجية في تعزيز الأهداف الإنمائية للألفية. وبالرغم من ارتفاع التبرعات إلى ٥,٣ ملايين دولار سنة ٢٠٠٤، فإنها تقل إلى حد كبير عن المستوى الأمثل وهو ١٠ ملايين دولار في السنة. ومن الضروري بذل المزيد من الجهود إذا أُريد لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة استغلال كامل إمكاناته في تعبئة ودعم وتيسير العمل التطوعي - على الصعيدين الدولي والمحلي على حد سواء - بوصف ذلك عنصراً أساسياً في الجهود المتضافرة الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

خامساً - إمكانية التنبؤ بالمساهمات

٢٠ - وكما هو الشأن بالنسبة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي الأوسع - كما اتضح مؤخراً في قرار الجمعية العامة ٥٩/٢٥٠ المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية وكما أوجز في قرار المجلس التنفيذي ٢٣/٩٨ وأكد من جديد في القرارات ١/٩٩ و ٢٣/٩٩ و ٩/٢٠٠٢ و ٢٩/٢٠٠٤ - يتم تشجيع الدول الأعضاء على الإعلان عن تبرعات لعدة سنوات من أجل تعزيز إمكانية التنبؤ بالموارد العادية للبرنامج الإنمائي. ووقت كتابة هذا

التقرير، كان ٣١ بلدا قد أعلن عن تبرعات لسنة ٢٠٠٦، تسعة من هذه البلدان مانحي لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون في الميدان الاقتصادي. وعلى سبيل المقارنة، لم يعلن عام ٢٠٠٠ سوى ١٦ بلدا من هذه المجموعة، عن تبرعات لسنة ٢٠٠١. وخلال سنة ٢٠٠٤، السنة الأولى من الفترة الثانية من الإطار التمويلي المتعدد السنوات، أعلن خمسة من مانحي لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون في الميدان الاقتصادي عن تبرعات لعدة سنوات معبرين بذلك عن دعم سياسي قوي للمنظمة. وتغطي أربعة من إعلانات التبرعات لعدة سنوات فترة الإطار التمويلي المتعدد السنوات بأكملها، كما ينطوي أحدها على التزامات بزيادات سنوية. ومع دخول المنظمة بشكل كامل إلى الفترة الثانية من الإطار التمويلي المتعدد السنوات، فإن من الضروري أن يُلزم المانحون أنفسهم بإعلان تبرعات جديدة لعدة سنوات لضمان القدرة على التنبؤ بتدفقات الموارد خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧. ويجري حث الدول الأعضاء في البرنامج الإنمائي غير القادرة على التعهد رسميا بتبرعات لعدة سنوات، بسبب قيود تشريعية وطنية وغيرها، على تقديم مبالغ دلالية للسنوات المقبلة.

٢١ - وبالإضافة إلى إعلان تبرعات لعدة سنوات، قرر المجلس التنفيذي في قراره ٢٣/٩٨ أن إعلان الدول الأعضاء في البرنامج جداول سداد محددة، مع حثها على السداد في وقت مبكر من شأنه أن يؤدي إلى زيادة القدرة على التنبؤ بالموارد الأساسية. وفي الفقرة ١٢ (ب) '٣' من قراره ٢٣/٩٨، قرر المجلس، في جملة أمور، أن يستعرض خلال الاجتماع التمويلي مواعيد السداد التي تمت في السنة التقويمية السابقة. ففي سني ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، قدم ما مجموعه ١١ من مانحي لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي جداول سداد محددة. وهذا على غرار تقديم ١٤ من مانحي لجنة المساعدة الإنمائية جداول سداد سنة ٢٠٠٢ و ١٥ سنة ٢٠٠٠. ووقت إعداد هذا التقرير، أبلغ ١١ من مانحي اللجنة جداول سدادهم لسنة ٢٠٠٥. ومن بين ١١ من مانحي اللجنة الذين قدموا جداول سداد سني ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، لم يساهم العديدون وفق جدول السداد المقدم. ومع حلول تموز/يوليه ٢٠٠٤، كان قد تم تحصيل ٦٠ في المائة من الدخل الإجمالي المقدر، مقارنة مع ٤٧ في المائة سنة ٢٠٠٣ - السنة الأخيرة من الدورة السابقة للإطار التمويلي المتعدد السنوات - و ٥٤ في المائة سنة ٢٠٠٠. وبالرغم من أن عددا من المانحين تأخروا في سداد حصص هامة من تبرعاتهم حتى الثلاثة أشهر الأخيرة من سنة ٢٠٠٤، فإنه لم تكن ثمة ضرورة لاستخدام الاحتياطات التشغيلية.

٢٢ - وترد في الجدول ٢ (في المرفق ٢) جداول سداد مساهمات سنة ٢٠٠٥ التي أُبلغت بها أمانة المجلس التنفيذي وقت كتابة هذا التقرير. وتسجل الأمانة مع التقدير الجهود التي

بذلها حتى الآن ١١ من مانحي لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للإبلاغ عن جداول السداد، وكذلك الجهود التي بذلتها ثلاثة بلدان أخرى من المجموعة نفسها لسداد مساهماتها بالكامل في وقت مبكر. وتحت الأمانة بشدة الدول الأعضاء التي لم تبلغ بعد الأمانة بجداول السداد الخاصة بها على أن تفعل ذلك، مع إبلاغها أيضا بالسداد المبكر حيثما أمكن. كما تحت كل الأعضاء على التقيد بجداولهم من حيث العملة وتوقيت السداد.

سادسا - الحد من الإفراط في الاعتماد على عدد محدود من المانحين

٢٣ - أقر المجلس التنفيذي في قراره ٢٣/٩٨ و ١/٩٩ بأن الإفراط في الاعتماد على عدد محدود من المانحين ينطوي على مخاطر فيما يتعلق بالقدرة على استدامة تمويل البرنامج على المدى الطويل. ومن ثم حث جميع المانحين والبلدان المشمولة بالبرنامج الذين بوسعهم زيادة مساهماتهم في الموارد العادية على أن يفعلوا ذلك. وفي قراره ٢٢/٩٩، أقر المجلس المسائل ذاتها بالنسبة لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ودعا جميع البلدان التي بوسعها التبرع للصندوق إلى القيام بذلك من أجل ضمان تمويل كاف له.

٢٤ - ومن أجل الحد من الاعتماد المفرط على عدد محدود من المانحين وتوسيع قاعدتهم، واصل مدير البرنامج اتصاله بشكل منهجي بالبرلمانيين وغيرهم من صناع القرار الأساسيين في عواصم البلدان المانحة والبلدان المشمولة بالبرنامج على حد سواء، وكذلك بالمخافل الإقليمية والدولية من أجل إيجاد التزام بالعمل المشترك لضمان إعادة بناء قاعدة موارد المنظمة وفق المستويات المستهدفة المتفق عليها.

٢٥ - وتساهم العديد من البلدان المشمولة بالبرنامج في الحد من هذا الاعتماد المفرط من خلال تزويد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بما يلي: (أ) مساهمات في الموارد العادية؛ (ب) ومساهمات نقدية حكومية موجهة لتكاليف المكاتب المحلية؛ (ج) ومساهمات حكومية عينية، مثل توفير مبان للمكاتب معفية من الإيجار - إضافة إلى توفير موارد هامة لبرامج البرنامج الإنمائي في كل بلد منها على حدة. وقد بلغ إجمالي المساهمات في الموارد العادية المقدمة من البلدان المشمولة بالبرنامج بعد تطبيق مبدأ الربط المحاسبي مع المساهمات الحكومية في تكاليف المكاتب المحلية إلى قرابة ١٩ مليون دولار سنة ٢٠٠٤، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة تسعة في المائة مقارنة مع مستوى سنة ٢٠٠٣. وقد ساهم ما يصل إلى ستة من البلدان المشمولة بالبرنامج بمليون دولار أو أكثر. وقبل حوالي عشرين سنة، كانت ١١٣ بلدا من البلدان المشمولة بالبرنامج تساهم في الموارد العادية للبرنامج الإنمائي بما مجموعه

٧ في المائة من الدخل الإجمالي من الموارد الأساسية. وفي سنة ٢٠٠٤، لم يساهم سوى ٣٤ بلدا، بما مجموعه ٢ في المائة من الموارد الأساسية.

٢٦ - ويقدر حاليا أن المانحين الأكبر الـ ١٠ للبرنامج الإنمائي سيقدّمون ما يزيد عن ٨٣ في المائة من إجمالي الموارد العادية للبرنامج الإنمائي سنة ٢٠٠٥. وفي سنة ٢٠٠٠، تحمل هؤلاء المانحون الأكبر ٨٦ في المائة من إجمالي المساهمات في الموارد العادية. ويعرض الجدول ١ (في المرفق ٢)، كما طُلب خلال الاجتماع التمويلي السنوي الأول ونفذ سنة ٢٠٠٠، مساهمات مانحي لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي سنة ٢٠٠٤ في الموارد العادية حسب حصة الفرد (انظر المرفق الأول، ملاحظات على المنهجية). وعلى هذا الأساس، فإن المساهمين الأكبر في البرنامج الإنمائي سنة ٢٠٠٤ حسب حصة الفرد (دولار واحد عن كل فرد على الأقل) هم (بالترتيب): النرويج والدانمارك والسويد وسويسرا وهولندا وأيرلندا وفنلندا ولكسمبرغ وبلجيكا وكندا والمملكة المتحدة ونيوزلندا. وقد زاد أعضاء "نادي دولار واحد فأكثر" إلى ١٢ سنة ٢٠٠٤ (وكان ١١ في السنة التي قبلها).

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

٢٧ - شرع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، كجزء من خطته لتنمية الأعمال التجارية، في تنويع قاعدة موارده واستغلال فرص جديدة، من قبيل المساهمات غير الأساسية من القطاع الخاص والتبرعات المباشرة من عامة الجمهور، حيث يعمل بشراكة مع مؤسسة الأمم المتحدة. كما تزايدت بسرعة طلبات البرنامج الإنمائي إلى صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية للعمل كوكيل منفذ و/أو منجز للبرامج المشتركة بينهما في مجالات التنمية المحلية والتمويل المتناهي الصغر. وفي نفس الوقت، أدت التغييرات في أولويات المساعدة الإنمائية الرسمية لبعض المانحين الأساسيين إلى تقلص مستوى الموارد الأساسية وإلى تدهور سريع في تقاسم الأعباء بين مانحي لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالموارد الأساسية. وتقترح خطة الأعمال التجارية الجديدة لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية التي تجري مناقشتها خلال الدورة السنوية تدابير للتصدي لهذه القضية بطريقة هيكليّة.

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

٢٨ - لا تزال الجهود الرامية إلى تنويع وزيادة الموارد غير الأساسية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة توفّر نتائج إيجابية، وخاصة على المستوى الميداني. فقد عبأت مكاتب البرامج

الإقليمية التابعة للصندوق حوالي ١٤ مليون دولار من الالتزامات متعددة السنوات لفائدة البرامج. كما يشهد الصندوق تحقق نتائج من الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد في الميدان من خلال شراكات مع القطاع الخاص، ومنها الشراكة مع مؤسسة 'سيسكو سيستمز' في الدول العربية و'أفون أند فول جاز' (Avon and Full Jazz) (وهي شركة إعلانات) في البرازيل.

متطوعو الأمم المتحدة

٢٩ - يواصل متطوعو الأمم المتحدة العمل من أجل توسيع قاعدة مواردهم. وقد حققت الجهود الرامية إلى إقامة شراكات مع القطاع الخاص بعض النجاح. وإضافة إلى ذلك، يعمل متطوعو الأمم المتحدة على تعزيز تعاونهم المواضيع مع المانحين.

سابعاً - الاستنتاجات

٣٠ - أدت عملية الإصلاح التي بدأت قبل أربع سنوات، بفضل المشاركة النشطة للمانحين وللبلدان المشمولة بالبرنامج، وتحت إشراف المجلس التنفيذي، إلى تحول في البرنامج الإنمائي، بحيث تقلص تركيزه المواضيعي فأصبح أكثر تركيزاً على النتائج وانقياداً للمعرفة وتمسكاً بمبدأ المساءلة. بيد أنه إذا ما أريد للمنظمة أن تضطلع بدورها كاملاً وتحقق أهدافها البرنامجية المحددة بوضوح والمتفق عليها من قبل المجلس بالنسبة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، فإن من الضروري إيجاد طريقة لتأمين قاعدة موارد ثابتة وكافية استعصت على البرنامج الإنمائي لأمد طويل. وتعد الزيادات في الموارد العادية خلال السنتين المتتاليتين الرابعة (٢٠٠٤) والخامسة (٢٠٠٥)، وكذلك الزيادة الهامة جداً في الموارد (غير الأساسية) الأخرى خلال السنوات القليلة الماضية، ذات دلالة واضحة على تجدد الدعم السياسي الذي تقدمه الدول الأعضاء لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣١ - وبالنظر إلى التقدم المحرز وإلى تحقيق هدف سنة ٢٠٠٤ فيما يتعلق بالموارد العادية كما هي معلنة في الإطار التمويلي الثاني متعدد السنوات (٢٠٠٤-٢٠٠٧)، فإن الهدف الإجمالي المتمثل في ١,١ بليون دولار من الموارد العادية مع حلول سنة ٢٠٠٧ الذي طالب به المجلس التنفيذي يبدو في المتناول، بالرغم من أن استمرار اتجاه الموارد العادية نحو الصعود يبقى عرضة لتقلبات أسعار الصرف.

المرفق الأول

ملاحظات على المنهجية

٣٢ - يشكّل الجدول ١ (في المرفق ٢) أساس العرض الموجز لمجموع الالتزامات و/أو التقديرات المتعلقة بمساهمات سنة ٢٠٠٤ في الموارد العادية، ويسبقه عرض الدخل الفعلي المحصّل من المساهمات في الموارد العادية سنّي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣، والمساهمات الدلالية في الموارد العادية لسنة ٢٠٠٥ بوصفها تعهدات بتبرعات لعدة سنوات (إذا كان قد أُبلغ عنها بتلك الصفة). ويتألف الدخل المتوقع لسنة ٢٠٠٤ بدولارات الولايات المتحدة مما يلي: (أ) السداد الفعلي على أساس سعر الصرف الرسمي للأمم المتحدة وقت السداد؛ (ب) والرصيد المتبقي على أساس سعر الصرف الرسمي للأمم المتحدة في ١ أيار/مايو ٢٠٠٤. وتجدر الإشارة إلى أن البيانات المقدمة لسنة ٢٠٠٢ والسنوات السابقة تمثل الدخل الفعلي المحصل كل سنة على حدة وليس المبالغ المتعهد بها لتلك السنة.

٣٣ - وفيما يتعلق بمناحي لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون في الميدان الاقتصادي، يبين الجدول ١ (في المرفق ٢) مساهمات سنة ٢٠٠٥ في الموارد العادية المتزّم بها (أو التي قُدرت) من قبل كل دولة على حدة في السنة الحالية (أ) بالعملة المحلية (ب) وبما يعادلها من دولارات الولايات المتحدة على أساس سعر الصرف الرسمي للأمم المتحدة في ١ أيار/مايو ٢٠٠٥. وبالإضافة إلى ذلك، خُصص عمود، كما جرت المطالبة بذلك في الاجتماع التمويلي لسنة ١٩٩٩ ونُفذ في سنة ٢٠٠٠، لنصيب الفرد من المساهمات سنة ٢٠٠٤. وتحسب هذه المساهمات باستخدام تعهدات التبرع أو التقديرات لسنة ٢٠٠٤، على النحو الساري، (مع استثناء الأرصدة المتبقية لسنة ٢٠٠١ والتي جرى ترحيلها، على النحو الساري)، وبيانات البنك الدولي للسكان سنة ٢٠٠٣.

٣٤ - وفيما يتعلق بالبلدان المشمولة بالبرنامج، يظهر الجدول ١ (المرفق ٢) مجموع التبرعات المحصلة على شكل مساهمات في الموارد العادية ومساهمات حكومية في تكاليف المكاتب المحلية. وتقسم جميع المعلومات المالية إلى تسديدات مساهمات الحكومات في تكاليف المكاتب المحلية والمساهمات الصافية في الموارد العادية بعد تطبيق مبدأ الربط الخاسبي. وتقوم الالتزامات الحكومية النهائية بالمساهمة في تكاليف المكاتب المحلية على أساس النفقات الفعلية، وليس على بيانات الميزانية التقديرية. وتصبح الأهداف الأولية لمساهمات الحكومات في تكاليف المكاتب المحلية في متناول البلدان المشمولة بالبرنامج من خلال المكاتب القطرية في أيار/مايو - حزيران/يونيه من كل سنة تقويمية. وعند السعي إلى التوصل إلى هذه الأهداف، تؤخذ المساهمات العينية في الاعتبار. وتخضع هذه الأهداف الأولية للتعديل بأثر رجعي،

كما يجري تحديد الأهداف النهائية لمساهمات الحكومات في تكاليف المكاتب المحلية الحكومية وفقا للنفقات الفعلية. وكما جدد المجلس التنفيذي تأكيد ذلك في قراره ٢٣/٩٩، فإن تحصيل التزامات الحكومات بتقديم مساهمات في تكاليف المكاتب المحلية، بعد التبرعات العينية، يتم من خلال آليتين مختلفتين: (أ) المساهمات النقدية المباشرة (ب) وتطبيق مبدأ الربط المحاسبي على التبرعات، بحيث تُدون تبرعات البلدان المشمولة بالبرنامج بداية كخصوم من الالتزامات المتعلقة بتكاليف المكاتب المحلية القائمة على الهدف النهائي لمساهمات الحكومات في تكاليف المكاتب المحلية. وتغطّي التزامات البلدان المساهمة الصافية في تكاليف المكاتب المحلية، من حيث المبدأ، من خلال بند الميزانية "الموارد الأخرى" لفرادى البلدان.

٣٥ - يوجز الجدول ٢ (في المرفق ٢) أيضا جداول السداد المحددة لمساهمات سنة ٢٠٠٥ في الموارد العادية للبلدان المساهمة التي قدمت جدولاً من هذا القبيل لأمانة المجلس التنفيذي في/أو قبل ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥. تتيح جداول السداد الثابتة للمنظمة تحديد قيمة معروفة لمساهماتها بدولارات الولايات المتحدة وذلك لأغراض تحقيق الاستقرار والتخطيط البرنامجي من خلال استخدام هذه الآليات المالية التي تضمن سلفاً مبلغاً ثابتاً من الدولارات من أجل تحويل المساهمات بغير الدولار. وتقتضي الطبيعة التعاقدية لهذه الآليات المالية إجراء التسويات في المواعيد المحددة في العقود، ومن هنا تأتي الأهمية الحاسمة للمبالغ المضمونة وللتمسك الصارم بجدول السداد. ويجري حث جميع الأعضاء على التمسك بجدولهم كما أبلغ عنها، من حيث العملة ومواعيد السداد. وأخيراً، يبين الجدول ٣ (في المرفق ٢) المساهمات العينية المقدمة من البلدان المشمولة بالبرنامج سنتي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤.